

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري

Risk Management in Islamic Banks

Applied study on Albaraka bank of Algeria

بوسعيد محمد عبد الكريم¹، أ.د. بن بوزيان محمد²¹ جامعة تلمسان- الجزائر ، boussaidmohammedabdelkrim@gmail.com² جامعة تلمسان – الجزائر ، mbenbouziane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: تاريخ القبول: تاريخ النشر:

2019-06-24 2019-10-13 2019-12-25

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة قدرة البنوك الإسلامية على إدارة مخاطرها من خلال نسبة كفاية رأس المال، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. ولدراسة ذلك اعتمدنا على دراسة حالة بنك البركة الجزائري من خلال دراسة التأثير بين مؤشر كفاية رأس المال والعناصر المحددة له (مؤشرات العائد المصرفي والمخاطر المصرفية). توصلت الدراسة إلى أن جهاز إدارة المخاطر في بنك البركة الجزائري يتميز بمقدرته على احتواء المخاطر إلى حد ما ولكن بتحفظ. فيما يخص ارتفاع بعض مؤشرات المخاطر بالأخص نسبة مخاطر السيولة. وكخلاصة رئيسية في هذه الورقة البحثية يرجع سبب ارتفاع نسبة مخاطر السيولة إلى طبيعة وخصوصية عمل البنوك الإسلامية ووجودها في ظل بيئة اقتصادية تقليدية لا تراعي عمل هذه البنوك وعدم وجود قوانين خاصة تحكمها.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، المخاطر، إدارة المخاطر، التمويل الإسلامي، العمل المصرفي الإسلامي.

تصنيف JEL: G21، G32.

Abstract :

This research paper aims to study the ability of Islamic banks to manage their risks through the capital adequacy ratio by using a descriptive and analytical approach. To study this case, we relied on the case study of the Algeria bank El Baraka through examining the impact between the capital adequacy index and its determined elements (bank return indicators and bank risk). The study shows that the risk management system at El Baraka Bank of Algeria is characterized by its ability to contain the risks to some extent, but conservatively with regard to the rise of some risks indicators, especially the liquidity risk ratio, so as a main

* الباحث المرسل: بوسعيد محمد عبد الكريم الايميل: boussaidmohammedabdelkrim@gmail.com

conclusion in this research paper, the reason for the high liquidity risk is due to the nature and specificity of the activity of Islamic banks and their presence in a traditional economic environment that does not take into consideration the work of these banks and the absence of special laws governing them.

Key words: Islamic banks, risks, risks management, Islamic finance, Islamic banking.

JEL Classification codes: G21, G32.

1. المقدمة:

يتميز العمل المصرفي الإسلامي بخصائص ذاتية نابعة من طبيعة عمله تجعله قادرا على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار كون أساليب عمله تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية، لم تعد البنوك تهتم باكتشاف المخاطر بقدر ما تهتم بإدارتها، لأن مستقبل البنوك ونجاحها أصبح مرهونا بمدى قدرة البنك على احتواء المخاطر التي يتعرض لها، نجحت البنوك الإسلامية في حشد مبالغ كبيرة من الأموال إلا أن المحافظة على معدل نمو معقول في المستقبل يتطلب ضرورة تحسين ربحيتها باعتبارها تمثل الشق الاقتصادي للعائد الإسلامي، وبمقابل ذلك تواجه البنوك الإسلامية مخاطر استثمارية أعلى من نظيرتها التقليدية لكونها مجبرة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع تلك المخاطر إدارة وتحليلا، وذلك ضمن قيود الشريعة الإسلامية الغراء، ولهذا سنتطرق في دراستنا إلى رصد وتحليل ومتابعة أهم المخاطر التي تعترض سبيل عمل البنوك الإسلامية والبحث عن السبل والوسائل والطرق الكفيلة للتخلص أو التقليل منها من خلال إدارة هذه المخاطر والمحافظة على سلامة النظام المصرفي الإسلامي، من خلال تطبيق القوانين والقواعد الاحترازية المفروضة من طرف البنك المركزي للتغطية من تلك المخاطر، وأيضا على المستوى الدولي الأخذ بمقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر البنكية، وكذلك من خلال الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية المكلفة بوضع القواعد والتشريعات ومختلف الأساليب والآليات الاحترازية لإدارة وتحليل المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية .

إشكالية الدراسة:

ما مدى مقدرة البنوك الإسلامية على إدارة مخاطرها؟

فرضيات الدراسة:

- يعتبر مؤشر كفاية رأس المال من أهم المحددات لقياس قدرة البنوك الإسلامية على إدارة مخاطرها.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على الأساليب والأدوات التحوطية التي تميز إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وذلك من خلال تسليط الضوء على مؤشرات تقييم الأداء

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

المالي للبنوك ومؤشرات المخاطر، وهذا من أجل إبراز قدرة البنوك الإسلامية على احتواء المخاطر من خلال الدراسة التطبيقية التي أنجزت على بنك البركة الجزائري (محل الدراسة).

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وأنه يعتبر من أهم المواضيع المحفزة على البحث، خاصة في ظل الأزمات المالية التي تشهدها اقتصاديات العالم.
- معرفة أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وكيفية إيجاد حلول مناسبة لها لمواجهتها وإيجاد السبل الكفيلة لمعالجتها.

الدراسات السابقة:

- دراسة عبد الكريم أحمد قندوز، بعنوان: إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل، 2009 : تهدف هذه الدراسة إلى لفت الانتباه إلى أوجه القصور في موضوع المخاطر في نظرية التمويل الإسلامي ووفقا لهذه الرؤية يمكن إيجاد وتطوير مناهج لتحوط وإدارة المخاطر ومن ثم تطوير أدوات ومنتجات مالية تنقل تلك المبادئ من حيز التنظير إلى حيز التطبيق والممارسة على نحو يلي احتياجات المؤسسات المالية الاقتصادية. حاولت هذه الدراسة أن تضع أسس نظرية لإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية علما أن الكثير من عقود التمويل الإسلامية تعتبر في طبيعتها وسائل فعالة للحد من المخاطر.

- دراسة تركي مجرم الفوز، حسام علي داود، ياسر أحمد عربيات، بعنوان: "إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن"، 2016: هدفت الدراسة إلى مقارنة عمليات إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن، واستخدمت الدراسة 180 استبانة شملت إدارات الائتمان ل (13) بنكا تجاريا و (3) بنوك إسلامية في الأردن. توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر حساسية لعملية إدارة مخاطر الائتمان، كما أن هناك فرقا كبيرا بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتقييم وتحليل تلك المخاطر، كما أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها من البنوك التقليدية.

2. مفهوم إدارة المخاطر:

- إدارة المخاطر هي "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليها من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر"¹.

- إدارة المخاطر هي "تنظيم متكامل يهدف إلى التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حوادثه، والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها، وقياسها وتحديد وسائل مجابهتها، مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب"²

3. المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية:

تعرض المصرفية الإسلامية إلى نوعين من المخاطر، مخاطر تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية ناتجة عن طبيعة العمل المصرفي، ومخاطر تنفرد بها ناتجة عن خصوصية عملها.

1.3. المخاطر المصرفية: تنقسم المخاطر التي تواجه البنوك بشقيها الإسلامي والتقليدي إلى نوعين وهي :

1. المخاطر المالية: هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم البنك، ينجم عنها خسائر مالية، وتصنف إلى ثلاثة أقسام وهي:

* مخاطر الائتمان: وهي تلك المخاطر التقليدية للبنك، ومصطلح ائتمان باللغة اللاتينية يعني "الثقة الممنوحة لشخص ما أو لشيء ما"³. وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان⁴

* مخاطر السوق: وهي الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي (أسعار الأصول ومعدلات العائد).⁵

* مخاطر السيولة: وهي تعني عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك دون تحمل خسائر غير مقبولة⁶، نظرا لطبيعة البنوك الإسلامية التي لا تجيز اقتراض الأموال بفوائد لتغطية متطلبات السيولة، كما لا تسمح ببيع الديون.

أي أن البنوك الإسلامية لا تقدم الأموال قروضا لأجل محددة بل تقوم بتمويل مشاريع حقيقية، ويتربط على ذلك صعوبة إيجاد السيولة اللازمة في الوقت المناسب لرد الودائع⁷.

2. المخاطر غير المالية:

هي عبارة عن الأخطار الناشئة عن مدى كفاءة البنك في إدارة عملياته، والتي تحتوي على مجموعة من المخاطر التالية:

* المخاطر التشغيلية: وهي مخاطر عرفت لها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية"⁸.

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

* **المخاطر القانونية:** تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية⁹.

* **المخاطر السياسية:** وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية، كفرض الضرائب، تغير السياسات النقدية أو التمويلية وغيرها، كما تنجم المخاطر السياسية من الاضطرابات والمقاطعات والتأميم والعولمة...الخ¹⁰.

* **المخاطر الإستراتيجية:** هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك ورأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي¹¹.

2.3. **مخاطر معيار كفاية رأس المال:** قد أصدرت لجنة بازل عددا من الوثائق والمقررات، وأهم هذه الإصدارات هو معيار كفاية رأس المال، وتتمثل أهمية هذا المعيار في انه يعد بمثابة أول دراسة شاملة توجد علاقة فيما بين رأس المال بمفهومه الشامل (القاعدة الرأسمالية) وبين الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتي يجب أن لا تقل عن 8%¹²، ويعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية :

نسبة تعرض رأس المال للمخاطر = رأس المال التنظيمي/مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل

* **مخاطر معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية:** إن النسبة تعكس العلاقة بين القاعدة الرأسمالية للبنك والمخاطر التي يتعرض لها، ولكون هذه المعادلة تناسب البنوك التجارية وذلك لأن رأس المال هو الوسادة التي تستوعب أية خسائر غير متوقعة، وكون وظيفة رأس المال في البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التجارية في هذا الجانب، حيث إن الذي يستوعب الخسارة هم أصحاب الحسابات الاستثمارية في حالة عدم وجود تعدي أو تقصير، ولذلك فقط كان لابد من تعديل معادلة نسبة كفاية رأس المال لتلائم البنوك الإسلامية، وقام بهذه المهمة مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)¹³.

وبشكل عام: إن كفاية رأس المال بالنسبة للبنك تعتبر من أهم الأمور التي تهتم بها السلطات الرقابية والتي تقاس عادة بنسبة رأس المال حيث:

نسبة رأس المال = (حقوق الملكية/مجموع الأصول)*100%، ويظهر من ذلك بان ارتفاع نسبة رأس المال دليل على وجود رأس مال كبير لتغطية الخسائر في قيمة الأصول مما يعني حماية أكبر

للمودعين ولكن الزيادة والنقصان في نسبة رأس المال له تأثير مباشر على الربحية أو نسبة العوائد للمالكين.

3.3. المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية:

تستخدم البنوك الإسلامية في عملها المصرفي صيغ تمويل إسلامية مختلفة وهذه الأخيرة تتعرض لمخاطر ويمكن إيضاح تلك المخاطر من خلال أهم الصيغ المستخدمة في البنوك الإسلامية ومن أهمها ما يلي :

* المخاطر التجارية المنقولة:

وهي المخاطر التي تحول إلى المساهمين أي مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض أوكل المخاطر التي يكونون معرضين لها بموجب عقود المضاربة، أو هي المخاطر التي تنشأ عند تحقيق البنك لمعدل عائد يقل عن المعدل السائد في السوق، لذلك فإن البنك أو المؤسسة قد تتنازل عن جزء أو كل نصيبها من الأرباح لصالح أصحاب الودائع من أجل المحافظة على معدل أرباح يحمي البنك من مخاطر سحب المودعين لودائعهم إلى حيث العائد الأعلى¹⁴.

* المخاطر الأخلاقية: أشار العديد من الباحثين إلى الخطر الأخلاقي الكامن في عملية المضاربة التي قد يتصرف الوكيل فيها (وهو صاحب المشروع) الممول من قبل البنك الإسلامي في غير صالح الأصيل، أو قد يلجأ الوكيل إلى إخفاء بعض المعلومات بقصد الحصول على ما لا يستحقه من المنافع¹⁵.

* مخاطر صيغ التمويل الإسلامية: تواجه البنوك الإسلامية عديد المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل التي تعتمد عليها، ومن أهم هذه المخاطر نذكر ما يلي:

➤ مخاطر صيغ التمويل القائمة على أساس المشاركة (المشاركة في الربح والخسارة) :

أ. مخاطر التمويل بالمشاركة: من أهم مخاطر صيغة المشاركة¹⁶:

- يمكن أن تنسب أخطار صيغة المشاركة إلى مجموعة من المصادر مثل الأموال المستثمرة، حيث يجب أن تكون هذه الأموال طويلة الأجل، ليستطيع البنك توجيه استثماراته دون تصفية مشاركته سريعا.

- كما أن عدم وجود الكوادر البشرية العاملة في البنوك الإسلامية وملاءمتها، والتي ليس لها القدرة على التخطيط الاستراتيجي لاستخدامات الأموال، أو اختيار المشروعات والفرص يمكن أن يكون مصدرا للخطر.

- بالإضافة إلى أن هناك مخاطر تنشأ عن الفشل في التقييم الدقيق لعمليات المشارك، ومخاطر تنشأ عن إدارة البنك كعدم الأهلية والكفاءة القادرة على النهوض والقيام بمتطلبات المشاركة.

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

- المخاطر الناتجة عن ضعف الأداء من جانب الشريك أو عدم دراسة المشروع دراسة جيدة.
- المخاطر الناتجة عن تذبذب الأسعار ارتفاعا وهبوطا.
- ب. مخاطر التمويل بالمضاربة: تكون المخاطرة التعاقدية في عقود المضاربة، التي يكون فيها البنك الإسلامي رب مال، أكبر منها في أية عقود أخرى، وذلك لأن الخسارة تقع على رب المال لوحده ولا يتحمل رب العمل أية خسارة مادية، ما لم يثبت الإهمال أو التعدي أو التقصير. ويمكن أن تنتج المخاطرة من عدد من العوامل مثل¹⁷:
- تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة.
- تلف الطباعة تحت يد المضارب.
- سوء أمانة رب العمل أو نقص كفاءته وسوء إدارته المشروع.
- عدم الالتزام بشروط عقد المضاربة.
- صعوبة التدقيق والتقييم والمتابعة من قبل البنك.
- أو قد يكون الناتج النهائي خسارة أو ربح قليل.
- مخاطر صيغ التمويل القائمة على أساس المداينات (مخاطر البيوع) :
- أ. مخاطر التمويل بالمrabحة:
- في هذه الصيغة قد يتعرض البنك الإسلامي للمخاطر الآتية¹⁸:
- عدم وفاء العميل بالسداد حسب الاتفاق حيث يفوت ذلك على البنك فرصة إعادة استثمار هذه الأموال.
- تأجيل السداد عمدا، لعدم وجود عقوبات على التأجيل، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة منح التمويل ومتابعته.
- مخاطر الضمانات، نتيجة لبيع الأصول المرتجعة بأدنى من سعر الشراء.
- مخاطر الرجوع في الوعد، نتيجة عدم إلزامية وعود الأمر بالشراء، في حالة الأخذ بعدم إلزامية الوعد علما بأن معظم البنوك الإسلامية تأخذ بالإلزامية الوعد.
- مخاطر القدرة على التسليم، ومخاطر السلع، ومخاطر عدم صلاحية السلعة أو عدم توافرها.
- مخاطر دخول البنك في قضايا ومنازعات مع العملاء.
- ب. مخاطر السلم: تنشأ مخاطر السلم، في معظمها من السوق والتغيرات في الأسعار، وخاصة انخفاض سعر السلعة المتفق على تسليمها في الأجل والمدفوع والمحدد سعرها في العاجل. فانخفاض سعر السلعة في السوق يعني أن البنك سوف لن يكون قادرا على تحقيق أية أرباح

من عقد السلم كون السعر الذي دفعه عاجلا سوف يكون أكثر من سعر بيعها عند استلامها. وهذا تكون مخاطرة البنك ليس فقط بمقدار الفرق بين سعر البيع الأقل وسعر الشراء الأعلى، وإنما أيضا بمقدار ضياع الفرصة البديلة (opportunitycost) المتمثلة في مقدار الربح المتوقع من عقد السلم.

ج. مخاطر الإستصناع : من أهم مخاطر صيغة الإستصناع¹⁹ :

- مخاطر النقل، فقد تتعرض السلع المصنعة للهلاك بسبب حادث مفاجئ في أثناء النقل، أو تتعرض للهلاك والتلف بسبب سوء التخزين.
- تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع.
- تأخر الصانع في تسليم البضاعة إذا كان البنك مستصنعا.
- تأخر المقاول أو المنتج في تسليم البضاعة إذا كان البنك صانعا.
- عدم القدرة على إجراء عقد استصناع موازي.
- تلف البضاعة تحت يد البنك قبل تسليمها للمستصنع.

د. مخاطر الإيجارة: تعتبر مخاطر عقود الإيجارة مخاطر ملكية، كون الأصل المؤجر ما تزال ملكيته للبنك، وتنشأ المخاطرة هنا عن احتمال تلف أو تقادم أو انخفاض قيمة الأصل التي لا يستطيع البنك تحويلها إلى المستأجر، كما تنشأ المخاطرة عن تخلف المستأجر عن تسديد باقي أقساط الأصل أو رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء عقد الإيجارة، وبالتالي إعادته إلى البنك الذي يجب عليه أن يبيعه في أقرب وقت ممكن، تنفيذًا لتعليمات السلطة النقدية التي تمنع البنوك من إبقاء ملكية الأصول والأعيان لدى البنوك إلا لغايات تمويلية.

4. إدارة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية وفق المؤسسات المالية الإسلامية:

سوف نستعرض في هذا المحور أهم الطرق والأدوات الوقاية من مخاطر البنوك الإسلامية، وذلك لأن إدارة المخاطر لم تحظى بالاهتمام اللازم في أدبيات البنوك الإسلامية، وذلك على الرغم من أن الخطر هو المحور والأساس لنموذج الاستثمار المبني على المشاركة في المخاطر كمصدر للربح، بحيث تهتم هذه الدراسة في البحث عن آليات إدارة المخاطر وأدواتها للتحوط من المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية.

1.4. معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1999:

سعت الهيئة منذ البداية لتلبية احتياجات المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية من مختلف المجالات، كما ساهمت بتحسين مصداقية الصيرفة الإسلامية، ولقد ناقشت الهيئة المعايير التالية : المعايير الشرعية، والمعايير المحاسبية، ومعايير المراجعة، ومعايير الضبط، ومعايير

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

الأخلاقية، ليصل عدد المعايير في سنة 2012 حوالي 85 معيار. لقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها عام 1999 ضمن معيار (بازل I)، وقد قامت هذه المنهجية على ما يلي²⁰ :

* اعتبرت أن نسبة كفاية رأسمال المصرف هي مقدار رأسماله منسوباً إلى موجوداته الموزونة حسب درجة مخاطرتها.

* يتم احتساب رأس المال وفقاً لمنهجية بازل ويتكون من شريحتين :

الشريحة الأولى وتضم: (رأسمال المصرف الدائم واحتياطياته)، باستثناء احتياطيات إعادة التقويم والاحتياطيات التي تتسم بالحذر (احتياطي معدل الأرباح، واحتياطي مخاطر الاستثمار). وتتكون الشريحة الثانية من: (احتياطيات إعادة التقويم واحتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار) ولكن لا تشمل المخصصات العامة. شريطة أن لا تتجاوز الشريحة الثانية ما نسبته (50 %) من الشريحة الأولى.

وبالتالي فإن نسبة كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي كما يلي:

رأس المال التنظيمي / (الموجودات المرجحة بالمخاطر من أموال البنك الذاتية والمطلوبات + 50% من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار) .

2.4. معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005:

عند صياغة هذا المعيار الإسلامي تم الاعتماد على ما ورد في معيار بازل II، وذلك فيما يتعلق بشرائح رأس المال التنظيمي، ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. بحيث تقوم كل مرحلة من مراحل الأدوات المالية الإسلامية على الموجودات (المربحة، السلم، الإستصناع، الإجارة التي تقوم على بيع منافع الموجودات)، أو تقوم على المشاركة في الربح / الخسارة (المشاركة، المضاربة) أو على الصكوك (الأدوات المالية) والمحافظ والصناديق الاستثمارية²¹.

وتم إدخال تعديل في مقام نسبة كفاية رأس المال يقوم على أن حسابات الاستثمار المشاركة في الربح / الخسارة غير مضمونة من قبل البنك، وأي خسارة قد تنتج عن الاستثمارات الممولة منها ينبغي أن يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار، ولكن كون نتيجة الضغوط التجارية (التنافسية) للبنك أو المتطلبات الرقابية أو إستراتيجية الإدارة باستخدام أساليب داعمة

للأرباح، فإن جزء من المخاطر الناتجة عن إدارة حسابات الاستثمار يتم تحويلها لرأس مال البنك، وهذا ما يسمى بالمخاطر التجارية المنقولة (مخاطر الإزاحة التجارية)²². وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في الوثيقة الصادرة عام 2005 حسب المعيار الإسلامي (IFSB 2) كما يلي :

رأس المال التنظيمي (R.C)

الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر ائتمان+ مخاطر سوق) + مخاطر تشغيل
يطرح α -1 (الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار "مخاطر ائتمان+ مخاطر السوق")
يطرح α (الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار "مخاطر ائتمان + مخاطر السوق")

5. الدراسة التطبيقية (دراسة كفاءة إدارة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري خلال الفترة من 2010- 2015) :

يمثل بنك البركة الجزائري عينة محل الدراسة، ولمعرفة قدرة مؤشر كفاية رأس المال على إدارة المخاطر والتحكم فيها على مستوى البنك لابد من معرفة المتغيرات (المؤشرات) التي تأثر وتأثرت بنسبة كفاية رأس المال، والتي تنقسم إلى قسمين رئيسيين:

- مؤشرات تقييم الأداء للبنوك: بحيث يعتبر استخدام النسب المالية من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وملاءمة حقوق الملكية وربحية البنك، وذلك من خلال دراستها بصورة مستفيضة وتفسيرها وتحليلها وفق أساليب رياضية وإحصائية ثم مقارنتها مع نسبة كفاية رأس المال لمعرفة كيفية تغطية هذه النسبة للمخاطر الناتجة عن ذلك، وبالتالي قياس مقدرة بنك البركة الجزائري على إدارة مخاطره ومدى تحكمه فيها.

- مؤشرات المخاطر لبنك البركة الجزائري: وتمثل مجموعة المخاطر الموجودة على مستوى البنك، ومنه قياس وحساب هذه المخاطر وضبطها وتحليلها ثم مقارنتها مع نسبة كفاية رأس المال، لمعرفة قدرتها على إدارة وتغطية هذه المخاطر المحيطة بالبنك.

1.5. مؤشرات تقييم الأداء للبنوك: ومن أهم مؤشرات المخاطر الموجودة على مستوى بنك البركة الجزائري نجد:

1. معدل العائد على الحقوق الملكية: يوضح هذا المؤشر نسبة العائد المحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (حقوق الملكية)، وتعطى هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

العائد على الحقوق الملكية = صافي الدخل / الحقوق الملكية

والجدول الموالي يمثل تطور معدل العائد على الحقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة من 2010-2015:

الجدول رقم 01: يمثل تطور معدل العائد على الحقوق الملكية لبنك البركة الجزائري (2010-2015)

المؤشر	السنوات					
	2015	2014	2013	2012	2011	2010
معدل العائد على الحقوق الملكية	0,208	0,26	0,206	0,067	0,169	0,139

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن نسبة العائد على الحقوق الملكية غير مستقرة وغير متوازنة بالنسبة لبنك البركة الجزائري وهذا ما سينعكس على القرارات والمشاريع الاستثمارية في المستقبل، وهذا بسبب ضعف نتيجة الاستغلال وعدم قدرتها على تغطية تلك التكاليف الاستثنائية، بحيث وصلت نسبة صافي الدخل إلى حقوق المساهمين أدنى نسبة لها سنة 2012 أي بنسبة 6.7 %، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض إيرادات البنك في المقابل ذلك زيادة أموال المساهمين نتيجة زيادة رؤوس أموال البنك، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى انخفاض نتيجة الاستغلال، وبالتالي يجب على البنك تغطية هذه المخاطر من خلال صلاصة جهاز إدارة المخاطر وعلى رأسها نسبة كفاية رأس المال والعمل على الاحتفاظ على الأقل بالمستويات الأدنى لها فقط حتى تستطيع التحكم والسيطرة على هذه المخاطر ومنه الاستفادة من هذه الاستثمارات الخطرة من خلال حجم الأرباح المحققة التي سوف تعود بالفائدة على البنك، ونلاحظ أيضا أن نسبة صافي الأرباح إلى حقوق الملكية قد حققت أعلى نسبة لها سنة 2014 أي بنسبة 26 %، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى انخفاض نسبة الحقوق الملكية مقارنة بزيادة حجم صافي الأرباح وبالتالي سوف يؤدي هذا إلى زيادة نسب النمو داخل البنك وانعكاس ذلك على القرارات والعمليات الاستثمارية.

2. معدل العائد على الأصول: يوضح هذا المؤشر نسبة العائد من الأرباح المحققة عن كل وحدة من موجودات البنك، وبحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الأصول}$$

والجدول الموالي يمثل تطور معدل العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري خلال الفترة من 2010-2015:

الجدول رقم 02: يمثل تطور معدل العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري (2010-2015)

المؤشر	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل العائد على الأصول		0.027	0.028	0.010	0.026	0.026	0.021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري
نلاحظ من خلال الجدول أن النسب المحققة من قبل البنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة تعتبر نسب معقولة جدا، وهذا إن دل إنما يدل على حسن استغلال البنك لأصوله وموجوداته من خلال توجيهها نحو الفرص الاستثمارية التي تخدم المركز المالي ومردودية البنك وتدر عوائد مربحة لصالح البنك، ويعود هذا بسبب زيادة نسب إيرادات وحجم صافي الأرباح البنك نتيجة الاستغلال الأمثل والكفاء لمحفظه الأصول وموجودات البنك، إلا أنه سنة 2012 قد حقق البنك نسبة متدنية تقدر ب 1%، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض وتدني صافي الربح مقارنة مع زيادة حجم الأصول، ومع ذلك تميز البنك بكفاءته وقدرته على إدارة أصوله وتوظيفها بشكل أمثل.

3. منفعة الأصول: توضح هذه النسبة قدرة كل وحدة من الأصول على تحقيق إيرادات للبنك، وتعطى هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

والجدول الموالي يوضح تطور منفعة الأصول لبنك البركة الجزائري خلال الفترة من 2010-2015:

الجدول رقم 03: يوضح تطور منفعة الأصول لبنك البركة الجزائري (2010-2015)

المؤشر	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
منفعة الأصول		0.058	0.057	0.050	0.052	0.053	0.050

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري
يتبين لنا من خلال الجدول أن نسب منفعة الأصول المحققة من قبل بنك البركة الجزائري معقولة إلى حد ما، بحيث حقق البنك أعلى نسبة له سنة 2010 تقدر ب 5.8%، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة حجم إيرادات البنك مقارنة مع زيادة مجموع أصول البنك، ويدل هذا على كفاءة إدارة البنك في استغلاله لأصوله من أجل تحقيق عوائد وإيرادات بنسب مرتفعة،

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

كذلك حقق البنك نسب متدنية سنتي 2012 و 2015 أي بنسب تقدر ب 5%، ويعود السبب في ذلك إلى تدني حجم إيرادات وأرباح البنك مقارنة مع زيادة محفظة الأصول، وهذا يمثل خطر لابد على البنك من تداركه وإدارته وتغطيته من خلال مؤشر كفاية رأس المال الذي يعمل على تعويض هذه الخسارة وتجاوز المخاطر وإدارتها بشكل فعال بحيث يسمح للبنك بتحقيق إيرادات وعوائد بنسب مرتفعة في المستقبل.

4. مقارنة مؤشرات تقييم الأداء لبنك البركة الجزائري مع مؤشر كفاية رأس المال: للعلم يعد كفاية رأس المال من أهم المصطلحات المتداولة في مجال تقييم أداء البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، يمثل مؤشر كفاية رأس المال قدرة رأس المال على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين، أضف إلى ذلك الحفاظ على العلاقة بين البنك وعملائه، أيضا نجد أن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يكفي و/أو يستطيع مقابلة المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه.

والجدول الموالي يوضح تطور معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة ومقارنتها مع المستويات الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II:

الجدول رقم 04: يوضح تطور معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري ومقارنتها مع اتفاقية بازل II (2010- 2015) الوحدة (%)

السنة	نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II	نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري
2010	8	27,9
2011	8	25,62
2012	8	30,55
2013	8	24,52
2014	8	20,5
2015	8	15,48

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن معدلات كفاية رأس المال المحققة من قبل البنك البركة الجزائري مستقرة، بالإضافة إلى أنها تخضع لمستويات الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال لاتفاقية بازل II، وهذا يعني أن معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري تسمح لها

إدارة مخاطرها والتحكم فيها إلى حد ما، ولكن لا بد عليها من أخذ الحيطة والحذر فيما يخص إستراتيجية أولويات المخاطر وكيفية التعامل معها واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة منها. ولقياس مقدرة البنك البركة الجزائري على تغطية وإدارة مخاطره لا بد من مقارنة مؤشرات تقييم الأداء المالي مع معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: مقارنة مؤشرات تقييم الأداء المالي مع معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري (2010- 2015) الوحدة (%)

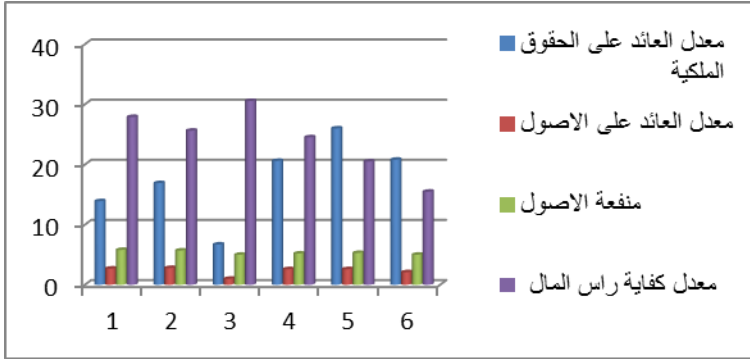
السنة	معدل العائد على الحقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	منفعة الأصول	معدل كفاية رأس المال
2010	13,9	2,7	5,8	27,9
2011	16,9	2,8	5,7	25,62
2012	6,7	1	5	30,55
2013	20,6	2,6	5,2	24,52
2014	26	2,6	5,3	20,5
2015	20,8	2,1	5	15,48

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدلات كفاية رأس المال المحققة من طرف البنك البركة الجزائري من سنة 2010 إلى 2013 كانت قادرة على تغطية والسيطرة على المخاطر الناجمة عن متغيرات تقييم الأداء المالي إلى حد ما، ولكن من سنة 2014 إلى 2015 نلاحظ أن نسب كفاية رأس المال قد انخفضت وقلت بحيث استطاعت تغطية المخاطر الناجمة عن معدل العائد على الأصول ومنفعة الأصول ولكن كانت غير قادرة على تغطية المخاطر الناجمة عن معدل العائد على الحقوق الملكية، وبالتالي لا بد على البنك البركة الجزائري تقوية صلاية جهاز إدارة المخاطر خصوصا في السنوات الأخيرة القليلة، لأن ذلك سوف يؤثر على سمعة البنك وفقدان ثقة العملاء في البنك بسبب تدني قدرة البنك على إدارة مخاطره، وهذه الأخيرة تعتبر مؤشر حقيقي لزيادة حجم الودائع وتقوية العلاقة بين الزبائن والبنك. ويمكن تفصيل ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

الشكل رقم 01: مقارنة مؤشرات تقييم الأداء المالي مع معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري (2010- 2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري
يتبين لنا من خلال الشكل نفس ما تطرقنا إليه سلفا، أن معدلات كفاية رأس المال المحققة من قبل البنك مستقرة وتخضع للمعايير الدولية المعمول بها فيما يخص الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال، وتستجيب للمخاطر المحدقة بالبنك من خلال نسبها المعقولة نوعا ما، ولكن في الآونة الأخيرة تراجعت نسب كفاية رأس المال وهذا يعد خطرا بالنسبة للبنك، وبالتالي لابد عليه من المحافظة على هذه النسب مرتفعة نوعا ما حتى يضمن استقراره وزيادة ربحيته ومن ثم نموه.

2.5. مؤشرات المخاطر لبنك البركة الجزائري: ومن أهم مؤشراتنا الموجودة على مستوى بنك البركة الجزائري نجد:

1. نسبة مخاطر الائتمان: اعتمدنا في حساب مستوى هذه المخاطر على مؤشر مخصصات الخسائر مقارنة بمجموع التمويل الممنوح وهذا خلال فترة الدراسة من 2010- 2015، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم 06: يمثل تطور نسبة مخاطر الائتمان للبنك البركة الجزائري (2010- 2015) الوحدة (%)

المؤشر	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة مخاطر الائتمان		11	11	11	0	1	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول، أن قيم نسبة مخاطر الائتمان من سنة 2010- 2012 شهدت ارتفاعا محسوسا بالنسبة لبنك البركة الجزائري ويعود هذا بسبب زيادة حجم النشاطات والخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنك، لأن المعلوم عند أهل التخصص أن نسبة المخاطر في البنوك الإسلامية أكبر منها في البنوك التقليدية بحيث كلما زادت الخدمات المصرفية المقدمة كلما أدى إلى زيادة نسبة المخاطر في البنوك الإسلامية، وبالتالي في هذه الفترة (2010- 2012) عرفت ارتفاع حجم التمويلات الممنوحة من قبل البنك نتيجة اعتماده على سياسة ائتمانية توسعية، ومن هنا يأتي دور معدل كفاية رأس المال في امتصاص نسبة هذه المخاطر والسيطرة عليها بحيث شهدت هذه الفترة ارتفاع معدلات كفاية رأس المال وهذا يحسب للبنك في قدرته على إدارة مخاطره ومنه الاستفادة من الفرص الاستثمارية الممنوحة، ولكن سرعان ما لبثت أن انخفضت وتراجعت نسبة مخاطر الائتمان من سنة 2013- 2015 بسبب الانخفاض المحسوس في حجم الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنك وهذا ما يفسر انخفاض معدلات كفاية رأس المال خلال هذه الفترة، وعليه كلما كان البنك البركة الجزائري يعاني من نسب مخاطر الائتمان أكبر كلما دل على زيادة حجم الخدمات والنشاطات المصرفية المقدمة.

2. نسبة مخاطر السيولة: اعتمدنا في حساب مستوى هذه المخاطر على مؤشر الأصول النقدية وغير النقدية مقارنة بحجم الالتزامات من المودعين سواء الزبائن أو المؤسسات المالية وحتى البنك المركزي وهذا خلال فترة الدراسة من 2010- 2015، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم 07: يمثل تطور نسبة مخاطر السيولة للبنك البركة الجزائري (2010- 2015) الوحدة (%)

المؤشر	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة مخاطر السيولة		62	66	70	67	57	58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، أن نسب مخاطر السيولة بالنسبة لبنك البركة الجزائري مرتفعة جدا، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة وخصوصية عمل البنوك الإسلامية ووجودها في ظل بيئة اقتصادية منافية ومخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم إصدار قوانين خاصة تراعي فيها عمل هذه البنوك من طرف البنك المركزي، وهذا ما يؤدي بضرورة إلى ارتفاع نسبة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري من أجل حماية وتغطية نفسه من المخاطر في الظروف

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

الدرجة والاستثنائية، وذلك من خلال الاحتفاظ بفائض من السيولة لاستغلاله في الظروف الاقتصادية الصعبة من أجل إدارة مخاطر السيولة في المستقبل، خصوصا أن بنك الجزائر يقوم بالتعامل مع البنوك بالفوائد في عملية الإقراض وهذا ما ينافي خصوصية وعمل البنوك الإسلامية.

3. مقارنة مؤشرات المخاطر مع معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري: من أجل معرفة كفاءة وفعالية بنك البركة الجزائري في إدارة مخاطره، لابد من قياس قدرة نسبة كفاية رأس المال على إدارة مستوى ودرجة المخاطر الموجودة داخل هيكل البنك، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

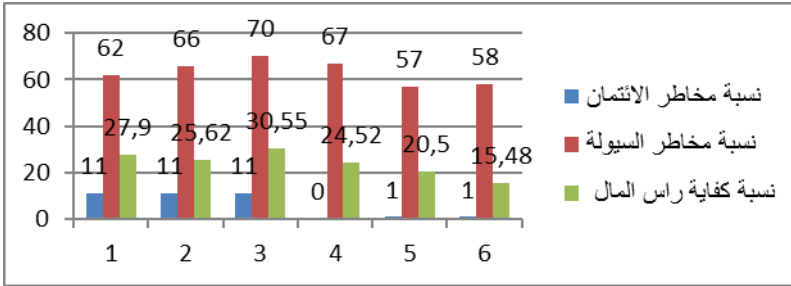
الجدول رقم 08: مقارنة مؤشرات المخاطر مع معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري (2010-2015) الوحدة (%)

السنة	نسبة مخاطر الائتمان	نسبة مخاطر السيولة	نسبة كفاية رأس المال
2010	11	62	27,9
2011	11	66	25,62
2012	11	70	30,55
2013	0	67	24,52
2014	1	57	20,5
2015	1	58	15,48

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

نلاحظ من الجدول أعلاه، قدرة معدلات كفاية رأس المال على إدارة مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة، ولكن فيما يخص نسبة مخاطر السيولة فهي مرتفعة جدا وبالتالي فان معدلات كفاية رأس المال غير قادرة على تغطية مخاطر السيولة بسبب حجم الفائض من السيولة المحتفظ به داخل البنك، ولهذا لابد على البنك من وضع حلول بديلة وخطط إستراتيجية واضحة لاستغلال الفائض من السيولة لصالح البنك في فتح فرص ومشروعات استثمارية جديدة تدر عوائد مربحة وبأقل مخاطر ممكنة، ومنه التقليل من نسبة مخاطر السيولة والعمل على الرفع من نسبة كفاية رأس المال من أجل تقوية نظام إدارة المخاطر في بنك البركة الجزائري، ويمكن شرح ذلك أكثر من الشكل التالي:

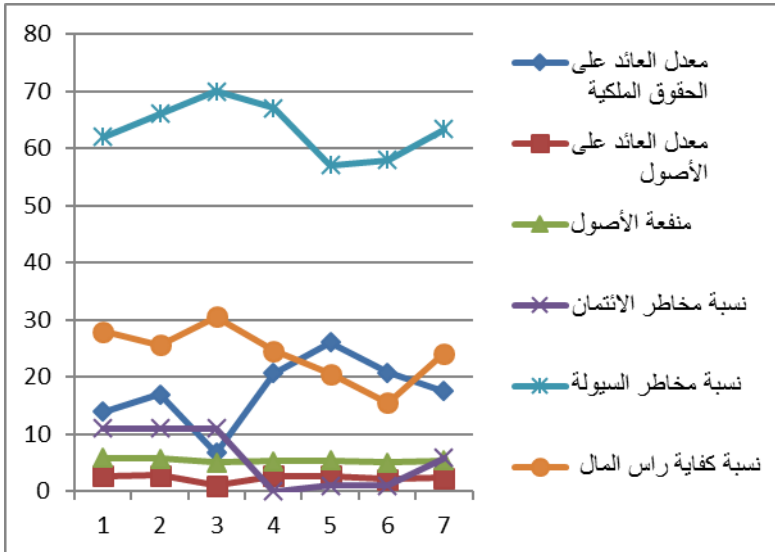
الشكل رقم 02: مقارنة مؤشرات المخاطر مع معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري (2010-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

أما المنحنى البياني التالي يمثل وصف مجمل لكل مراحل السابقة من خلال مقارنة المؤشرات المذكورة سابقا مع معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة 2010-2015 كما يلي:

الشكل رقم 03: مقارنة مختلف المؤشرات السابقة مع معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري (2010-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

6. النتائج والتوصيات المستقاة من دراستنا:

1.6. النتائج المتوصل إليها:

- يتميز جهاز إدارة المخاطر في بنك البركة الجزائري بدرجة من القبول واستقرار إلى حد ما ولكن بتحفظ فيما يخص ارتفاع نسبة بعض المؤشرات المخاطر، وهذا يضعها موضعاً يستدعي الحيلة والحذر والبحث عن حلول أكثر جدوى وديناميكية من أجل احتواء هذه المخاطر وإدارتها.

- تعتبر نسبة مخاطر السيولة بالنسبة لبنك البركة الجزائري مرتفعة جداً، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة وخصوصية عمل البنوك الإسلامية ووجودها في ظل بيئة اقتصادية لا تراعي عمل هذه البنوك (خاصة فيما يخص علاقة البنوك الإسلامية مع البنك المركزي).
- كلما كان بنك البركة الجزائري يعاني من نسب مخاطر الائتمان أكبر كلما دل على زيادة حجم الخدمات والنشاطات المصرفية المقدمة.

- في الآونة الأخيرة تراجعت نسب كفاية رأس المال بالنسبة لبنك البركة الجزائري وهذا يعد خطراً محدقاً لا بد من تداركه والمحافظة على نسب كفاية رأس المال مرتفعة نسبياً حتى يضمن استقراره وزيادة ربحيته ومن ثم نموه.

- تعتبر النسب المحققة فيما يخص معدل العائد على الحقوق الملكية، معدل العائد على الأصول ومنفعة الأصول نسب مقبولة ومستقرة على العموم، وهذا يدل على حسن استغلال البنك لأصوله وموجوداته من خلال توجيهها نحو الفرص الاستثمارية المثلى والتي تدر عوائد مريحة لصالح البنك.

2.6. التوصيات المستقاة من دراستنا:

- لا بد على البنك البركة الجزائري، العمل على الرفع من نسبة كفاية رأس المال من أجل تقوية صلابة نظام إدارة المخاطر داخل البنك.

- لا بد على البنك من وضع حلول بديلة وخطط إستراتيجية واضحة لاستغلال الفائض من السيولة من خلال فتح مشروعات استثمارية جديدة تدر عوائد مريحة وبأقل مخاطر ممكنة.

- العمل على تدريب وتكوين كوادر جديدة متخصصين في مجال إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، ومنه التقليل والتخفيف من حدة المخاطر التي تعترض سبيل بنك البركة الجزائري، وبالتالي دفع عجلة النمو والاستمرارية والتطور، وعليه فتح آفاق جديدة للاستثمار المحلي والدولي (بسبب سمعة البنك الجيدة في إدارة المخاطر).

- في الآونة الأخيرة تراجعت نسب كفاية رأس المال وهذا يعد خطرا محدقا بالنسبة للبنك، وبالتالي لابد عليه من المحافظة على هذه النسب مرتفعة نوعا ما وعلى نفس الوتيرة حتى يضمن استقراره وزيادة ربحيته ومن ثم نموه.

7. الهوامش والمراجع:

*The financial services roundtable, guiding principles in risk management for U.S commercial banks.

² فضل عبد الكريم محمد، (2007) إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، السودان ، ص11.

³ADLI Naim : (2006)l'analyse du risque crédit lié au financement des entreprises, post-graduation, ecole supérieure de commerce, alger- algérie, , p :7.

⁴ ابتهاج مصطفى عبد الرحمن (2000) ، إدارة البنوك التجارية: الطبيعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص444.

⁵ بدر الدين قرشي مصطفى(2012)، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل مقدمة في إطار ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية تحت عنوان التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة 5-6 أبريل ، ص4.

⁶ موسى عمر مبارك أبو محميد(2008)، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان- الأردن، ص20.

⁷ خالد خديجة(2007)، غالب عوض الرفاعي، مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التقليل منها، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أفريل ، ص28.

⁸ جاسم المناعي(2004)، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ص8.

⁹ غالب عوض الرفاعي وخديجة خالد "مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التقليل منها"، مرجع سبق ذكره، ص30.

¹⁰ فضل عبد الكريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص8

¹¹ إبراهيم الكراسنة(2006)، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ص37.

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري

¹² WWW.BIS.org.

¹³ مجلس الخدمات المالية الإسلامية تم تأسيسه عام 2002 بجهود مجموعة من محافظي البنوك المركزية وموظفي السلطات النقدية وبدعم من بنك التنمية الإسلامي وصندوق النقد الدولي وهيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، ويعمل المجلس كجهاز لوضع المعايير المحاسبية الدولية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية والتوصية باعتمادها.

¹⁴ مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2005)، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر المؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات المالية الإسلامية مسودة مشروع رقم 1.

¹⁵ خالد خديجة، غالب عوض الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

¹⁶ سمير الشاهد (2005)، المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل، وإدارة مخاطر التشغيل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، تشرين أول، ص 46.

¹⁷ اتحاد المصارف العربية (2002)، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي.

¹⁸ عبد الحليم محمد علي (2005)، التحوط لمخاطر صيغ التمويل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، تشرين أول، ص 57.

¹⁹ عبد الحليم محمد علي، التحوط لمخاطر صيغ التمويل، مرجع سبق ذكره، ص 58.

²⁰ موسى عمر مبارك أبو محييميد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

²¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، معيار كفاية رأس المال ، (IFSB2) ، ديسمبر / 2005 ، ص: 2.

²² مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2013) ، IFSB15 ، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر، ص: 110-112.